تقريره ، فمرجعه تجاهله للعامل السياسي الناتج عن زيادة الوعي لدى الشباب الفلسطيني واصرار الجماهير عامة على العودة ليس فقط الى الارض بل الى فلسطين بمعناها الاجتماعي ــ السياسي . ينظر ديفس الى مرارة الشباب العربي الفلسطيني كعنصر اساسي في تأجيج عدم الاستقرار في المنطقة ويجب تداركه بالوسائل الاقتصادية التي منها التعليم والتأهيل المهني ، متناسيا ان قدرا كبيرا من هذه المرارة مرجعه سياسي وليس اقتصاديا . من التصورات الاربعة السابقة بدا ديفس نشاطه على راس وكالة الاغاثة ، ساعيا خلال عمله الى التعمق في جميع جوانب مشكلة الشعب الفلسطيني المشرد . فسنح له عام ١٩٦٠ فهم علاقة هذه المشاكل مع بعضها وفهم حقيقة وظيفة الوكالة في مرحلة الركود السياسي نسبة الى القضية الفلسطينية . كانت نتيجة تحليلاته الامور الاضافية التالية(١٥): اولا: يتواجد ثلثا الفلسطينيين في مناطق غير قادرة بصورة ملائمة على استيعابهم. ثانيا : مع التطور التكنولوجي الذي تشهده المنطقة ، تضاءلت فرص بعض المهن التقليدية ، ولذا يجب توجيه الشباب الفلسطيني شطر المهن الحديثة . ثالثا : بسبب نفي الفلاح عن ارضه ، اختفت لدى اولاده فرصة تعلم مهنة الزراعة ، فلذا يحتاج الى تعليمه هذه المهنة من طريق اخر ، تحسبا لعودته الى ارضه والعمل فيها . رابعا : لما كان التأهيل سيأتي خصوصا عن طريق المهن الحديثة ، فلذا يجب تحقيق برنامج عمل لثلاث السنوات القادمة .

انطلاقا من واجب الوكالة ونشاطها حدد ديفس لها الاهتمامات الاتية : ١) ادارة الاغاثة (اعاشة ، مأوى ــ خدمات صحية وتطبيب) . ٢) تحقيق تعليم عام من ابتدائي وتكميلي . ٣) تعليم مهارات فنية وزيادة المنح الجامعية . ٤) تقديم قروض واعانات صغيرة لتحقيق الاعالة الذاتية . بالرغم من حديثه احيانا عن العودة ، ينظر ديفس اليها كاتفاق بين الاطراف اعتمادا على قرارات الامم المتحدة او على قرارات جديدة ، فواجب الوكالة الحالي وفي خلال فترة الجمود السياسي تحقيق الاهتمامات المذكورة اعلاه بشكل مثالي تخفف من آلام اللاجئين ومرارتهم خصوصا الشباب منهم . وتساهم على خلق قوى جديدة قادرة على العمل بشكل اكثر انتظاما في المستقبل . ويأمل ديفيس من التعليم والتأهيل المهني ضبط قوى التمرد لدى الفرد الفلسطيني . يعتقد ان منشأ هذا التمرد الحالة الانتاجية الفردية ، فمحاسن التعليم والتأهيل المهني هي في التغلب على هذا المسلك وخلق مسلك ايجابي معاكس بدلا عنه اي: مسلك الانضباط نتيجة الانتاج الخلاق . وهناك نظرة ايجابية لديفيس لا بد من الحديث عنها لاهميتها في تصوره لوظيفة العلم والتخصص . انه يرى فيهما عملا يفوق صفة الخدمات ، انهما استثمار في الامكانيات الانسانية قاعدة كل ثروة تطمح اليها كل الدول . يتضح من هذه النظرة انه يريد نسبيا التحرر من توجيه التعليم المهني حسب الطلب السوقي الاني ، بل التطلع نحو مجمل التطور الاقتصادي .

يتطلب تحقيق هذه الاهداف برمجة النشاط التعليمي. ولذا يقترح وضع مخطط يشمل السنوات الثلاث (١٩٦٠ ــ ١٩٦٣) ينفذ خلاله التطبيق الشامل للتعليم العام بشطريه الابتدائي والتكميلي مع رفع مستوى المعلمين وتحسين الوضع التعليمي عامة . وفي نفس الوقت توسيع المعاهد المهنية ومن ضمنها اعداد المعلمين ، ومضاعفة عدد المنح الجامعية السنوية من ٩٠ الى ١٨٠ .تكون حصيلة هذا التوسع تخريج ما بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ شاب من المعاهد المهنية ودور المعلمين والجامعات ابتداء من العام الثالث . وللوصول الى هذا المستوى يجب تقسيم البرامج الى قسمين : القسم الاول اتمام وتشييد المعاهد المهنية المخططة وفي القسم الثاني مضاعفة استيعاب هذه المعاهد . يتطلب تطبيق مجمل البرنامج تخصيص مبلغ ٨ ملايين دولار اضافي ، يؤمن نصفه من ميزانية الوكالة . والح ديفيس على اعتماد هذه السياسة بعد عام ١٩٦٣ وتأمين التكاليف الاضافية وقدرها مليونا دولار سنويا ، بأي طريقة كانت ، خصوصا انه في جميع الظروف سيكون هناك اعتماد في عشر السنوات المقبلة ، وربما اكثر ، على مساعدة المؤسسات الدولية . ارتباطا بهذه التحليلات والاهداف مارس ديفيس عمله . حقق قسما لا بأس به من برنامجه مع تعثر في تحسين نوعية التعليم ، الا انه استطاع قبل انهاء خدمته تحقيق معهد التربية لتدريب المعلمين على نطاق واسع . وحين استلم المفوض الجديد(١٦) لورنس ميتشلمور زمام الامور واطلع على اراء وبرنامج سلفه ، اعلن موافقته الكاملة على الخط المتبع والتصميم على متابعته(١٧). غير ان هذا التصميم كان جامدا بل سلبيا احيانا ،